



Women's participation in economic life in southern Jordan and its relationship to their social status from their point of view (a case study of female workers in the public university sector)

Dr. Wafa aljaradien

Director of the Jordanian Center for Research and Studies



Received: 11/9/2024
Revised: 14/10/2024
Accepted: 16/11/2024
Published online: 2/12/2024

* Corresponding author:
Email: wamohammad460@yahoo.com

Citation: Aljaradien, W. (2024). *Women's participation in economic life in southern Jordan and its relationship to their social status from their point of view (a case study of female workers in the public university sector)*. International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 6(4).

<https://doi.org/10.65811/644>

Copyright:

The Author (s) ©2024. This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license.

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

International Jordanian journal
Aryam for humanities and social
sciences: [Issn Online 3006-7286](https://doi.org/10.65811/644)

Abstract

Woman's participation in the economic sector in the south of Jordan and its influence of her social status (single, divorced, married) is considered a research topic that is worth studying this is due to the special sociological status for the southern people in Jordan in which the young nowadays look for the working girl when they want to select their pertness. Woman's work is considered an influential factor for the young males selection for his future partner, particularly during the current hard economic condition that the Jordanian citizen living in. The study aims at investigating the rate of woman's participation in the economic life in the south of Jordan and its influence or her civil status (single, divorced, married)from her point of view (studying the status of women working in the Jordanian public universities) according to the varieties of the civil status ,years of work ,the level monthly income ,educational level .The researcher uses the descriptive analytical methodology because of its relevance for the nature of the study .Questionnaire was designed consisting of (40) questions as the tool of the study .the subjects of the study consist of all women working at the public universities in the south of Jordan with all different educational backgrounds, years of work ,and the domain of the work .A random sample consisting of 370 workers was selected.

Keywords: Civil Statues, Working Woman, Economic Empowerment.

مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الأردن وعلاقتها بحالتها الاجتماعية من وجهة نظرها (دراسة حالة
العاملات في قطاع الجامعات الرسمية)
وفاء مهنا الجرادين
مدير المركز الأردني للبحوث والدراسات

ملخص

إن قضية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الأردن وعلاقتها بحالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة)، يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، وذلك لما للمجتمع في جنوب الأردن من سيئولوجيا خاصة، إذ يبحث الشباب اليوم عن الفتاة العاملة في رحلة اختيارهم لشريكة الحياة المناسبة لهم بحيث أصبح عمل المرأة عامل جذب في اختيارهم شريكة المستقبل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن الأردني، إذ يعد التمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الأردن وعلاقتها بحالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) من وجهة نظرها (دراسة حالة العاملات في قطاع الجامعات الرسمية) تبعاً لمتغيرات الحالة الاجتماعية، سنوات الخدمة، مستوى الدخل الشهري، المستوى التعليمي وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، كما تم بناء استبانة مكونة من محورين و (٤٠) فقرة كأداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الأردن بمختلف المؤهلات العلمية وسنوات الخدمة ومجال العمل وتم اختيار عينة عشوائية طبقية تكونت من (٣٧٠) عاملة. أظهرت النتائج أن متغير مستوى الدخل الشهري جاء في الترتيب الأول من حيث الأثر على الحالة الاجتماعية (متزوجة) إذ يوجد فروق ذات دلالة احصائية في الحالة الاجتماعية (متزوجة) يعزى إلى مستوى الدخل الشهري لدى العاملات ذوات المؤهل العلمي البكالوريوس، سنوات الخدمة أقل من خمس سنوات.

الكلمات الدالة: الحالة الاجتماعية، المرأة العاملة، التمكين الاقتصادي، جنوب الأردن، الحياة الاقتصادية.

المقدمة

لقد تغيرت النظرة النمطية الى المرأة من النظرة التقليدية الى التأكيد على ان للمرأة كيان مستقل وان لها دور هام في المجتمع لا يقل عن دور الرجل ويرتبط مفهوم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية بمفهوم التمكين الاقتصادي بل وتعد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية احدى اشكال التمكين الاقتصادي للمرأة فالمشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، والإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع (لشناوي، 2006:13) .

ويعتبر التمكين من المفاهيم الاجتماعية الهامة باعتباره عنصراً حيوياً لا يمكن تجاهله في عملية التنمية والتمكين هو مصدر للفعل (ممكن) وقد ورد الجذر (مكن) بمعاني متعددة منها مكن الشيء أي تقويمه وتمتينه وترسيخه ليصبح مائناً وأمكنه منه أي جعل له عليه سلطاناً وقدرة واستمكن منه أي قدر عليه وظفر به (نصار، ٢٠٠٦) .

ولا يمكننا الحديث عن الحالة التمكين الاقتصادي للمرأة بمعزل عن رباطه بحالتها الاجتماعية فان من شان تمكين المرأة اقتصادياً إتاحة كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على تحمل المسؤولية والإسهام في بناء الأسرة وبناء المجتمع وتحمل كافة التبعيات ومن هنا لابد من دراسة العلاقة بين تمكين المرأة في الحياة الاقتصادية وحالتها الاجتماعية (عزباء،متزوجة مطلقة) .

الإطار النظري / التمكين الاقتصادي للمرأة

ظهر مفهوم تمكين المرأة في تسعينيات القرن العشرين من خلال الوثائق الدولية الخاصة بالمرأة والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وأهمها وثيقة القاهرة للسكان (١٩٩٤) ووثيقة بكين المؤتمر الرابع للمرأة عام (١٩٩٥) والتي أكدت على ضرورة تعاون الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عدة محاور رئيسة لتمكين المرأة اقتصادياً (ملحم، ٢٠٠٦) ، تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمل وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية وتعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة من خلال الشبكات التجارية للمرأة وتسهيل وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل الى الموارد والعمالة والاسواق والتجارة وتوفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول الى الاسواق والمعلومات التكنولوجية وبخاصة المرأة منخفضة الدخل بالإضافة الى القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع اشكال التمييز في العمل وتعزيز الموائمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال .

وثمة تعاريف كثيرة قدمت لمفهوم تمكين المرأة اختلفت باختلاف زوايا اهتمام المعرفين وتباين خلفياتهم النظرية والمنهجية وقد عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (UN-ESCW,A2001) تمكين المرأة بأنه " العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل " (كشك، ١٩٩٨) .

ويرى (خضر، ٢٠١٣) ان التمكين الاقتصادي للمرأة هو احساسها بقيمتها وحققها في اسرتها وفي المجتمع ككل وذلك بتوفير فرص العمل المناسبة لها وتأثير ذلك على نفسياتها وادائها في اسرتها وفي المجتمع المحيط بها وانعكاس ذلك على بناء مجتمعها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

كما يُعرف تمكين المرأة على انه تعزيز قدرتها على تنظيم امورها في جميع مناحي الحياة لتزيد من اعتمادها على نفسها في اتخاذ القرارات والتحكم بالموارد التي تساعدتها من التخلص من التبعية .

ورأى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان التمكين الاقتصادي للمرأة يشتمل على توفير الفرص الاقتصادية مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية وتشجيع العمل اللائق والمنتج وتحسين فرص الوصول للتمويل بالإضافة الى

الوضع القانوني والحقوقى مثل تحسين حقوق المرأة في الملكية، الميراث، ملكية وحرية التصرف بالأرض والتعبير والدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية مثل تطوير البات لتعزيز مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار (كامل ٢٠٠٥).

ويرى Stremquist, 1994 ان التمكين رباعي الابعاد ويشمل البعد المعرفي والبعد النفسي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي وتحدث الابعاد الاقتصادية والنفسية والمعرفية تغيراً على المستوى الفردي اما البعد السياسي فيتحقق على المستوى المجتمعي .

إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو المشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ، ثم ان المشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وامكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من احداث التغيير في مجتمعها ، وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة في النفس وقدرتها على العمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردي .

ان تمكين المرأة اقتصادياً من خلال اتاحة الفرصة لها بالمشاركة في الحياة الاقتصادية يتطلب تحدي للعوامل الاجتماعية والمعتقدات والممارسات التي تتحيز ضد المرأة وحققها في العمل .

وقد تطور مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة نظراً لأهميته وحرص كافة الهيئات الدولية والمحلية على النهوض بدور المرأة في المجتمع فمن خلال المشاركة في الحياة الاقتصادية تستطيع المرأة الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع الى موقع اقتصادي اعلى وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الاساسية وهي الاجور ورأس المال والملكيات العينية وهو ما يمنحها في الدرجة الاولى استقلالية مادية مباشرة ،أي يرتبط تمكين المرأة بمدى امكانياتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة .

أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة :

من الملاحظ أن التبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدرتها على رعاية نفسها، لذلك يهدف التمكين الاقتصادي للمرأة إلى (Long we ١٩٩٨ : ١٩) زيادة في حجم مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى استفادة المرأة من عائد المشاركة في التنمية بالإضافة الى العمل على تمكين المرأة وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات، من أجل إسهامها في الحياة الاقتصادية.

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام ٢٠٠١ إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي التالية:

- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.
- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.
- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.
- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية وذلك للحصول على قروض للحصول على دخل خاص

بها.

أما الوكالة الكندية العالمية للتنمية فقد ركزت على المؤشرات الاقتصادية التالية (حلمي، ٢٠٠٦: ١٢)

- التغيرات الطارئة على معدلات البطالة / العمالة بين النساء والرجال.
 - التغيرات التي حدثت على الوقت المستهلك في بعض النشاطات المختارة خصوصاً المشاركة المتزايدة من قبل أعضاء العائلة في الأعمال المنزلية المأجورة ورعاية الأطفال.
 - النسبة المئوية للتغير في الممتلكات التابعة والخاضعة لسيطرة الرجال والنساء (الأراضي- العقارات- المواشي) عبر الشريحة الاجتماعية والاقتصادية.
 - متوسط إنفاق الوحدة المعيشية التي يرأسها الذكور والإناث على الصحة والتعليم.
 - القدرة على القيام بعمليات شراء صغيرة وكبيرة بشكل مستقل.
 - النسبة المئوية لتوفير قروض التسليف وتقديم الخدمات المادية والعينية إلى الرجال والنساء من المصادر الحكومية وغير الحكومية.
- وقد اعتمدت (نشوى ثابت ،٢٠٠٤ : ٢٤٠- ٢٤٢) على مجموعة من المؤشرات الكيفية الصغرى في التمكين الاقتصادي للمرأة وهي:

- الاعتماد على الذات.
- اتخاذ القرار الاقتصادي.
- حصولها على الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها.
- الاستقلال والأمان الاقتصادي.
- إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها.
- الوعي الاقتصادي.
- إدراك التمكين.

معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة : لخص (درويش، ٢٠٠٤ : ١١) معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الآتي:

- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.
- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.
- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.
- المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه.

- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.
- عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.
- تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

كما أضاف حجازي (2013:421) المعوقات التالية للتمكين الاقتصادي للمرأة:

- عدم تقدير جهود المرأة العاملة.
- عدم قبول الرجال لاستقلاله المرأة مما يؤدي إلى اتخاذ الرجال (الزملاء) مواقف سلبية تجاهها في العمل.
- عدم إدراك التعاون بين الرجل والمرأة داخل نطاق الأسرة وبالتالي تقع معظم أعباء شئون الأسرة على المرأة.
- ممانعة الزوج انضمام المرأة إلى قوة العمل.
- إحجام بعض النساء من فئات اجتماعية عن العمل.
- اعتبار الزوج هو صاحب القرار في عمل المرأة.
- سلبيات المرأة تجاه العمل.

ولقد تناولت كل من دراسة الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١١) بعنوان " تمكين المرأة بيئة مساعده وثقافة داعمة في العراق". والتي هدفت إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة من تعليم وصحة وخدمات وعمل تشريعات ودراسة مستويات التمكين المختلفة على المستوى الفردي والاسري والمجتمع.

وأعتمد البحث على تحليل البيانات الـ I-WISH من خلال تقسيم النساء إلى فئتين من سن ١٥-٥٤ سنة فئة تضم المتزوجات والبالغ عددهن ١٠٧٦٢ والفئة الاخرى تضم الفتيات الغير متزوجات والبالغ عددهن ٤٨١١ ، وذلك لتحقيق من مدى توفر العوامل المساعدة الغير مباشرة لتمكين المرأة على جميع المستويات الفردي والاسري والمجتمع، وقياس تبايناتها المختلفة (المناطق، العمر، الحالة الاجتماعية)، حيث شملت الدراسة ١٤ محافظة من العراق .

نتائج الدراسة:

اهمية استمرار المرأة في التعليم وليس الوقوف عند مرحلة معينة كعامل مساعد للتمكين واتخاذ القرار والمشاركة في الانشطة الاجتماعية المختلفة كما اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المستوى التحصيل الدراسي كمتغير مستقل يرتبط بالعوامل الاخرى مثل العمل والزواج المبكر وغيرها من العوامل المساعدة.

كما تناولت دراسة ثابت، نشوى توفيق(٢٠٠٤) تمكين المرأة ودورها في عميلة التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة والتي هدفت الى التعرف على أبعاد التمكين الكيفي والمهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي، والتعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات كالدخل وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية وبين مقاييس التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة العاملة بأجر في القطاع الرسمي الحضري، والكشف عن الفروق بين الفئات الرئيسية للعينة من حيث مستوى التمكين المهني والاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم اختيار عينة بلغ حجمها ٣١٥ مفردة موزعة على ثلاث فئات رئيسية هي: فئة الإدارة العليا وهيئة التدريس والإداريات، وقد تم اختيار العينة بطريقة عمدية من النساء العاملات في قطاع التعليم الحكومي. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المرأة العاملة حققت نسباً تتراوح ما بين

الانخفاض والارتفاع داخل كل مؤشر من مؤشرات التمكين. فعلى مستوى التمكين المهني حققت تمكيناً على مستوى اتخاذ القرارات وخصوصاً الإداريات، والمشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والذي ارتفع في فئة الإدارة العليا بنسبة الثلث. أما على مستوى التمكين الاقتصادي فقد تحقق للمرأة العاملة في عينة الدراسة على مؤشر اتخاذ القرارات تمكيناً في اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها، والاستقلال في بعض القرارات، والتخطيط والمشاركة في اتخاذ قرارات الأسرة المادية. أما على مستوى مؤشر الاستقلال والأمان الاقتصادي فلم يتحقق للمرأة العاملة مستوى من التمكين وخصوصاً فيما يتعلق بملكيتها للأصول والممتلكات. أما على مستوى التمكين الاجتماعي فلم تحقق المرأة العاملة في عينة الدراسة تمكيناً على مؤشر العضوية في المنظمات وأنشطة الجمعيات الأهلية، وفيما يخص اتخاذ القرارات الأسرية فقد حققت تمكيناً فيه، بينما لم تحقق تمكيناً بالنسبة لنوعية القرارات وموقف الزوج نحو قراراتها ومشاركته في المسؤوليات المنزلية.

دراسة الدراغنة (٢٠١٤) بعنوان فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات اللواتي التحقن بالتدريب المقدم من المؤسسات النسوية في شمال الضفة الغربية والبالغ عددهن (١٢٢٨) مشاركة وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية وفق المحافظات وكان عددها (٢٦٥) مستفيدة ولتحقيق هدف هذه الدراسة استخدمت الباحثة أداة الاستبانة وتوصلت نتائج الدراسة إلى هنالك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً بمتوسط (٤,٠١) وانحراف معياري (٠,٤٦) .

دراسة الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال (٢٠١٠) بعنوان التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية، فلسطين والتي هدفت إلى استكشاف الفهم والتصورات بخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين وعلى وجه الخصوص في الضفة الغربية والتزويد بحقائق حول المؤشرات الرئيسية التي تعرف التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين بحيث تم استخدام أداة المقابلة وكانت نتائج الدراسة على النحو الآتي هنالك ما نسبته ٦١,٩% من النساء حضرن نوع من التدريب منذ حصولهن على آخر درجة علمية وان احتمالية التحاق النساء في القطاع الزراعي جاء بما نسبته ٨٥% والعاملات في الانتاج ٨٣,٣% أكثر من تلك لدى النساء العاملات في التجارة إذ بلغت نسبتهن (٤٨,٨) % .

كما تناولت دراسة الجفري (٢٠٠٦) بعنوان "المرأة في الاقتصاد السعودي" هدفت الدراسة إلى تعزيز الإقتصاد السعودي من حيث مشاركة المرأة للرجل في العمل أسوة بمثيلاتها من النساء في المجتمع العربي ، وقد تم جمع البيانات في هذه الدراسة أستناداً ، على البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م

نتائج الدراسة:

✓ بلغ إسهام المرأة السعودية في سوق العمل ما نسبته ١٠,٣% في عام ٢٠٠٤م مقارنة ما نسبته ٥,٤% في عام ١٩٩٢م حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد والتخطيط.

✓ التقدم الملحوظ في مجال تعليم الجامعي المرأة حيث بلغت النسبة ٥٦,٥% لعام ٢٠٠٥م.

✓ زيادة نسبة العاملات في السعوديه تمثل في قطاع التعليم حيث بلغت نسبتهن ٨٢% من إجمالي العاملات في كافة القطاعات الأخرى، حسبما جاء في دراسة أجراها مركز رواج للاستشارات والتدريب.

✓ بالرغم من الارتفاع النسب في مخرجات التعليم الجامعي للنساء إلا أن الدراسة اثبتت ضعف مخرجات هذا التعليم ولا تناسب سوق العمل السعودي.

وتناولت دراسة شبانة (٢٠٠٩) بعنوان " تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة:دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل."

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، وإبراز السمات

الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج ، أدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية، من خلال مراجعة الوضع الراهن لمشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة على مستوى السياسات لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل بشكل فعال وهي تهدف على وجه الخصوص إلى رسم خريطة حول الواقع الراهن لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني ، مع التركيز على ظاهرة تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة ودراسة خصائص النساء خارج القوى العاملة، والعوامل الطاردة للنساء من سوق العمل .

نتائج الدراسة:

لقد برزت الدراسة إن مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية عموماً في الأراضي الفلسطينية وتنخفض مشاركة الإناث في عملية الإنتاج بشكل كبير خصوصاً في قطاع غزة ، بينما بينت الدراسة أن تدني المشاركة النسوية مرتبطة بخلط من الأسباب يمكن عرضها على النحو التالي:-

- أسباب إقتصادية في مقدرة سوق العمل الفلسطيني على إستيعاب العرض من القوى العاملة النسوية وعوامل الطرد من السوق خصوصاً تدني الأجور وإنخراط النساء في العمالة الهامشية.
- أسباب إجتماعية مرتبطة بدخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة مقارنة مع الذكور
- أسباب إجتماعية وثقافية تتمثل في محدودية المهن والأنشطة الإقتصادية التي تتنافس عليها المرأة.

مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها أو فرضياتها:

مشكلة الدراسة وأهميتها

تعد مشاركة المرأة الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من تنمية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية اذ يتمثل تمكين المرأة في احساسها بقيمتها وحققها بتحديد خياراتها بعد ان تمنح لها الخيارات وحققها في الوصول الى الفرص والموارد وضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على احداث تغييرات اجتماعية من خلال خلق وضع اجتماعي واقتصادي اكثر انصاف على المستوى الوطني والعالمي .(ايوب ، ٢٠١٠) .

ان المشاركة الاقتصادية للمرأة تؤثر على كافة مناحي حياتها وبالذات حالتها الاجتماعية اذ تزيد فرصة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من رفع مستوى دخل اسرتها و يساهم في التقليل من نسبة الفقر في المجتمع اذ انه من المعروف ان النساء ينفقن معظم دخولهن على الاسرة ومن هنا نبعت مشكلة الدراسة اذ تناولت هذه الدراسة الحالة الاجتماعية للمرأة (عزباء، متزوجة ، مطلقة) وعلاقتها بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وهل يزداد الإقبال على الارتباط بالعاملات ممن لديهن القدرة على تحمل المسؤولية المادية نظرا للأزمة الاقتصادية وارتفاع مؤشرات الفقر في محافظات جنوب الأردن

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف الى :

- مستوى تمكين للمرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن من وجهة نظرها من خلال دراسة حالة (العاملات في الجامعات الاردنية الرسمية) .
- العلاقة بين تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية في جنوب و حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) من وجهة نظرها تبعاً لمتغيرات الدراسة (سنوات الخدمة، مستوى الدخل الشهري، مجال العمل، المستوى التعليمي) .

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي ؟

١. ما مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن من وجهة نظرها (دراسة حالة العاملات في الجامعات الاردنية الرسمية) ؟

٢. هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدى المرأة العاملة في حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة ، مطلقة) تبعاً لمتغير الدراسة (سنوات الخدمة ، مستوى الدخل الشهري، مجال العمل ، المستوى التعليمي) من وجهة نظرها ؟

أهمية الدراسة وحدودها ومحدداتها

تكمن أهمية الدراسة في أنها :

- احدى الدراسات الوصفية الحديثة التي تبحث في مستوى تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية في جنوب الأردن وهي الأولى من نوعها .
- تقوم الدراسة بتسليط الضوء على تأثير مستوى تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن على حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة ، مطلقة) وهي الاولى من نوعها .
- تفتح المجال أمام باحثين آخرين لأجراء دراسات مشابهة في ضوء متغيرات بحثية منتقاة ومختلفة سواء على مستوى المرأة في جنوب الاردن أو ربما على بيانات أخرى مجتمعات مشابهة.

حدود الدراسة

أجريت الدراسة الحالية وفقا للحدود الآتية:

المُحدد الجغرافي: مُحافظة الكرك، محافظة الطفيلة، محافظة معان /المملكة الأردنية الهاشمية.

المُحدد المكاني: جامعة مؤتة ، جامعة الطفيلة التقنية ،جامعة الحسين بن طلال.

المُحدد الزمني: ٢٠١٧/٥/١ .

المُحدد البشري: جميع العاملات من الاناث في كل من الجامعات الرسمية (جامعة مؤتة، جامعة الطفيلة التقنية ، جامعة الحسين بن طلال) بكافة المسميات الوظيفية .

محددات الدراسة غير المنضبطة: استجابات العاملات، هي انعكاس لمفاهيمهن الخاصة والتي تختلف من عاملة لأخرى ومرتبطة بالأداة المستخدمة.

مصطلحات الدراسة

١. التمكين الاقتصادي: دعم البنية التحتية في المنظمة ، عن طريق تقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في الورش ، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحميتهم في حالات السلوك الطارئ وغير المتوقع خل الخدمة المستهلك ، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه."

التمكين الاقتصادي للمرأة "دعم إمكانية المرأة وقدرتها على التأثير في المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر في حياتها" (السيد، ٢٠١٠).

٢. الحالة الاجتماعية :

- الحالة الاجتماعية للفرد أعزب أو عزباء (وهم أولئك الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج بطريقة رسمية).

- الحالة الاجتماعية متزوج أو متزوجة (وهم أولئك الأفراد المتزوجون في نظر الشرع ومن ناحية الأوراق الشخصية الرسمية أيضاً حتى ولو في حالة كانوا منفصلين عن بعضهم البعض ويعيش كلاً منهم في بيت خاص به ولأي سبب غير الطلاق والانفصال عن بعضهم)

- الحالة الاجتماعية مطلق أو مطلقة (وهم أولئك الأشخاص الذين كانوا متزوجين بتاريخ سابق والآن منفصلين عن بعضهم بعض ، وذلك بشرط أن يكون ذلك الطلاق أو الانفصال مثبت في الأوراق الحكومية الرسمية الخاصة).

٣. المرأة العاملة : كل أنثى (عازبة أم متزوجة) تجاوزت الـ ١٥ سنة من العمر قادرة على القيام بأعمال إنتاجية أو خدمية محددة أو وظائف ضمن قطاعات الدولة العامة أو الخاصة (صعب وشهاب، ٢٠١٠) ويختلف السن الذي تبدأ به الأنثى بالعمل من الريف إلى المدينة ومن بلد إلى آخر ولا يمكن في بعض الدول اعتبار الإناث تحت سن الـ ١٥ سنة من الفئة العاملة كون الموضوع يتعلق بالحد من عمالة الأطفال وتشغيلهم في سن مبكر ورعاية اليافعين وبمسألة التعليم الإلزامي. وتعتبر ربة البيت من الفئات العاملة أيضاً فهي التي تقوم بالعمل المنزلي وليس لها وظيفة أخرى تتقاضى عليها أجراً.

٤. الحياة الاقتصادية : تعدد استخدامات مفهوم الحياة لتعدد المعاني التي تشير إليها وتدلّ عليها، فهي يمكن أن تدل على مجمل أحداث تجري على الأرض، وتشارك بتلك الأحداث كافة الكائنات الحية، ويمكن أن تشير إلى فترة حياة أي كائن حي بدءاً من لحظة ميلاده حتى موته، أما الحياة الاقتصادية فتعني ارتباط الفرد بالعلم المعرفي الذي يهتم بالثروة والاستهلاك والإنتاج، ويُعرّف الاقتصاد بأنه الدراسات التي تتعامل مع توزيع الاستهلاك الخاص بالخدمات والسلع، والرفاهية الخاصة ب.

٥. جنوب الاردن :هي المحافظات التي تقع في المنطقة الجنوبية للاردن اي قرابة ٢١٠-٣٣٠ كغم عن العاصمة عمان وتتضمن كل من (الكرك، الطفيلة، معان ، العقبة).

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي بصورته (المسحية) نظراً لملائمته لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها. المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم اختياره لدراسة عينة ممثلة للنساء العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الاردن و التي تشكل مجتمع الدراسة، لغاية الحصول على البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وعالقتها بحالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) من خلال تصميم اداة الاستبيان .

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الاردن بمختلف المؤهلات العلمية وسنوات الخدمة ومجال العمل والبالغ عددهن (٧٥٩) عاملة .

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الاردن بمختلف المؤهلات العلمية وسنوات الخدمة ومجال العمل والبالغ عددهن (٣٧٠) تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة وتم استثناء العاملات "المياومة" وذلك لعدم القدرة الكافية والمعرفة الحقيقية لمؤهلاتهن العلمية ومجال عملهن .

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية/ مستوى الدخل الشهري ، سنوات الخدمة ، المستوى التعليمي

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠ دينار فما دون	٠,١٣٧
	٥٠٠ - ٧٠٠ دينار	٠,٥٢٤
	٧٠٠ - ٩٠٠ دينار	٠,٣٢٤
	٩٠٠ دينار فما فوق	٠,٠١٣
سنوات الخدمة	اقل من خمس سنوات	٠,٦٨٦
	٥ - ١٠ سنوات	٠,٢٢٤
	١٠ سنوات فما فوق	٠,٢٢٤
	ثانوية عامة فما دون	٠,١٨٩
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	٠,١٥١
	بكالوريوس	٠,٤٥٦
	ماجستير ودكتوراه	٠,٢٠٢
	المجموع	٣٧٠

يظهر الجدول (١) أن أبرز تكرار لمتغير مستوى الدخل الشهري ٥٠٠-٧٠٠ دينار بلغ (١٩٤) بنسبة مئوية (٠,٥٢٤) وجاء أقل تكرار لمتغير مستوى الدخل الشهري ٩٠٠ دينار فما فوق بتكرار بلغ (٥) ونسبة مئوية (٠,٠١٣) ، كما يظهر أن أبرز تكرار لمتغير سنوات الخدمة اقل من ٥ سنوات بلغ (٢٥٤) بنسبة مئوية (٠,٦٨٦) وجاء أقل تكرار لمتغير سنوات الخدمة ١٠ سنوات فما فوق بتكرار بلغ (٣٣) ونسبة مئوية (٠,٢٢٤) ، كما يظهر أن أبرز تكرار لمتغير المستوى التعليمي بكالوريوس بلغ (١٦٩) بنسبة مئوية (٠,٤٥٦) وجاء أقل تكرار لمتغير المستوى التعليمي دبلوم متوسط بتكرار بلغ (٥٦) ونسبة مئوية (٠,١٥١).

أداة الدراسة

تم تصميم (استبيان) لقياس آراء العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الاردن حول أثر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن على حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة ، مطلقة) من وجهة نظرها وتم تحديد محتوياته بمحاورة وفقراته تبعاً للخطوات التالية:

✓ الاطلاع على عدد من المراجع العلمية والدراسات التي بحثت في موضوع الدراسة (الأهدل، ٢٠١٣؛ السيد، ٢٠١٠؛

الجفري، ٢٠٠٦؛ خضر، ٢٠٠٣).

- ✓ استطلاع عدد من آراء الخبراء من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الطفيلة التقنية من أجل الاستماع لتوجيهاتهم حول مضمون فقرات مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن واثره على حالتها الاجتماعية وطريقة قياس الفقرات .
- ✓ بناء الاستبانة بصورتها الاولى والتي تكونت من (٤٢) فقرة .
- ✓ عرض اداة الدراسة بصورتها الأولى على السادة المحكمين .
- ✓ إسترجاع الاسبانات من السادة المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة من حذف و اضافه وتعديل .
- ✓ تجهيز الاستبانة بصورتها النهائية والتي تكونت من (٤٠) فقرة وتوزيعها على عينة الدراسة ملحق (أ) .

صدق الأداة

تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرض محتوياتها على الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ومن لهم خبرة في مجال تصميم أدوات الدراسات الميدانية ، هذا وقد تم اعتماد العبارات التي أجمع عليها ٧٠% فأكثر من المحكمين كمحك لاعتماد فقرات أداة الدراسة من حيث سلامة اللغة، والصياغة، والوضوح في المعاني وقد تم إجراء التعديلات بالحذف، الإضافة والتغيير، وقد تم اعتماد (٤٠) من الفقرات حسب ما رآه المحكمين .

ثبات الأداة

تم التحقق ثبات أداة الدراسة من خلال احتساب المعامل الإحصائي للثبات ألفا كرونباخ على عينة مكونة من (١٥) عاملة (لم تشملهم الدراسة). هذا وقد جاءت قيمة معامل الثبات الداخلي للمقياس (Alpha) تساوي (٨٦,٢). كما تراوح معامل التمييز لجميع الفقرات بين ٧٢,١-٨٦,٢ وهي معاملات تميز مرتفعة وإيجابية كما أشار العقيلي والشايب (١٩٩٨). أما عند قياس ثبات أداة الدراسة بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest)، حيث تم تطبيق الاختبار مرة أخرى بعد أسبوع من التطبيق الأول وتحت نفس الظروف، ثم تم احتساب معامل الثبات بين القياسين عن طريق استخدام معامل الارتباط (Person Correlation).

هذا وقد أشارت (Miller, 1998) إلى أن معامل الارتباط الذي يتجاوز ال ٦٠% يعتبر معامل ثبات عالي. وبناءً على ذلك تعتبر جميع معاملات الارتباط في هذه الدراسة عالية.

وقد تكون سلم الاستجابة على الفقرات من (٥) استجابات موزعة كما يلي:

أوافق بدرجة كبيرة جدا	خمس درجات
أوافق بدرجة كبيرة	أربع درجات
أوافق بدرجة متوسطة	ثلاثة درجات
أوافق بدرجة قليلة	درجتان
أوافق بدرجة قليلة جدا	درجة

أما بالنسبة لنموذج تصحيح الإجابات فقد تم احتساب الحد الأعلى للدرجات والحد الأدنى للفقرات مقسوما على ثلاث، حيث كانت الدرجات كما يلي:

درجة منخفضة: ١- ٢,٣٣

درجة متوسطة: ٣,٦٧-٢,٣٤

درجة مرتفعة: ٥-٣,٦٨

تكون على النحو التالي الحد الأعلى وهو ٥- الحد الأدنى وهو $١ = ٣ \div ٤ = ١,٣٣$.

إجراءات الدراسة

كانت إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

بعد أن تم بناء الاستبانة واعدادها بصورتها النهائية قامت الباحثة بإجراء الخطوات التالية :

١. توزيع (٣٨١) استبانة على العاملات في الجامعات الرسمية في جنوب الاردن (جامعة مؤتة جامعة الطفيلة التقنية ،جامعة الحسين بن طلال) حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (٣٧٠) .
٢. تم حذف (١١) استبانة لعدم استيفائها الشروط وبلغ عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل الاحصائي (٣٧٠) استبانة .
٣. الإشراف الكامل على توزيع الاستبانة على عينة الدراسة حيث كانت متابعة على جميع افراد العينة والتأكيد على مراجعته فقرات الاستبانة والتأكد من الاجابة على جميع الفقرات قبل تسليمها .تفريغ البيانات ومعالجتها احصائياً بالحاسوب باستخدام الرزم الاحصائية SPSS المناسبة .

متغيرات الدراسة :

أ. المتغيرات المستقلة

- ١- الحالة الاجتماعية ولها ثلاث مستويات (عزباء ، متزوجة ، مطلقة) .
- ٢- سنوات الخدمة ولها ثلاث مستويات (اقل من خمس سنوات، من ٥-١٠ سنوات ، ١٠ سنوات فما فوق) .
- ٣- المستوى التعليمي وله اربع مستويات (ثانوية عامة فما دون، دبلوم متوسط ، بكالوريوس ، ماجستير ودكتوراه) .
- ٤- مجال العمل وله ثلاث مستويات (العمل الاداري ، الاشراف، التدريس) .
- ٥- مستوى الدخل الشهري بالدينار وله اربع مستويات (٥٠٠ فما دون ، ٥٠٠-٧٠٠ ، ٧٠٠-٩٠٠ ، ٩٠٠ فما فوق) .

ب. المتغيرات التابعة : مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية .

المعالجة الإحصائية :

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) واستخدم تحليل الإحصاء الوصفي الذي تمثل في التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ومعامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة ككل والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات أداة الدراسة وتم تطبيق تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وأثره على حالتها الاجتماعية (عزباء ، متزوجة ، مطلقة) .

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن هذا الفصل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، ولتحقيق ذلك تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS مع البيانات التي تم الحصول عليها، وفيما يلي عرض النتائج.

وصف خصائص عينة الدراسة :

فيما يلي وصفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات (الحالة الاجتماعية ، مستوى الدخل الشهري ، سنوات الخدمة ، المستوى التعليمي)

يتضمن هذا الفصل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، ولتحقيق ذلك تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS مع البيانات التي تم الحصول عليها، وفيما يلي عرض النتائج.

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة

١. ما مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن من وجهة نظرها (دراسة حالة العاملات في الجامعات الاردنية الرسمية)؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات التي تقيس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن من وجهة نظرها (دراسة حالة العاملات في الجامعات الاردنية الرسمية)، جدول (٥) أدناه يوضح ذلك. وقد تم اعتماد التدرج التالي للحكم على درجة تقدير المتوسط الحسابي:

- متوسط حسابي (١,٦٦ فما دون) درجة تقدير منخفضة.
- متوسط حسابي (١,٦٧-٢,٣٣) درجة تقدير متوسطة.
- متوسط حسابي (٢,٣٤ فما فوق) درجة تقدير مرتفعة.

جدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تخوف الفتاة من طلب الشاب المتقدم لها بسبب مستوى دخلها الشهري	2.79	0.51	2	مرتفعة
٢	الشباب يتجه في تفكيره من الزواج بامرأة عاملة لاعاقته في شؤون الحياة المالية	1.98	0.77	33	متوسطة
٣	تفاقم البطالة والفقر يدعو الشباب للزواج من امرأة عاملة	2.77	0.52	5	مرتفعة
٤	يقدم الشاب للزواج من فتاة عاملة من اجل التكيف مع الظروف الاقتصادية .	2.28	0.70	25	متوسطة

مرتفعة	11	0.56	2.67	يتقدم الشاب للزواج من عاملة من اجل تحقيق الامن الاجتماعي .	٥
مرتفعة	12	0.57	2.63	يقدم الشاب للزواج من فتاة عاملة من اجل تحقيق حدى المعايير الاسلامية لاختيار الشاب المسلم لزوجته	٦
مرتفعة	2	0.51	2.79	يقدم الشاب للزواج من الفتاة ذات المستوى التعليمي الاعلى لاعتقاده بأن مستوى دخلها الشهري اعلى	٧
متوسطة	19	0.68	2.33	يقدم الشاب للزواج من الفتاة العاملة ذات المستوى التعليمي الاعلى لاعتقاده بأن مستوى دخلها الشهري اعلى .	٨
مرتفعة	31	0.72	2.60	يقدم الشاب على الزواج من الفتاة التي تعمل في حقل التعليم العالي او الادارة العامة .	٩
مرتفعة	14	0.59	2.51	تعتقد الفتاة غير المتعلمة وغير العاملة ان فرصتها في الزواج متدنية	١٠
متوسطة	37	0.87	1.81	مستوى الدخل الشهري كامرأة عاملة يتناسب مع مستواك التعليمي	١١
مرتفعة	10	0.55	2.70	مستوى الدخل الشهري كامرأة عاملة يتناسب مع سنوات الخدمة	١٢
مرتفعة	16	0.66	2.53	مستوى الدخل الشهري كامرأة عاملة يتناسب مع مجال عملك	١٣
متوسطة	33	0.77	1.98	يعود سبب تأخري في الزواج لسبب تأخري في الحصول على وظيفة	١٤
مرتفعة	5	0.52	2.77	تشعر المرأة بأن فرصتها تتضاءل في الحصول على عمل في القطاع العام	١٥
متوسطة	25	0.70	2.28	تواجه المرأة مشكلات في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص	١٦
مرتفعة	2	0.51	2.79	تشعر المرأة بأن مؤهلاتها ومهاراتها لا تكفي للقيام بالعمل .	١٧
مرتفعة	31	0.72	2.60	تسهم المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حال حصولها على عمل .	١٨
متوسطة	37	0.87	1.81	مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي يزيد من دخلها الشهري	١٩
مرتفعة	12	0.57	2.63	تحمل المرأة المسؤولية في العمل والبيت	٢٠
مرتفعة	5	0.52	2.77	يتكامل دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي مع الرجل	٢١
متوسطة	19	0.68	2.33	المرأة كالرجل تقوم بدور اقتصادي في رفع مستوى دخل الاسرة	٢٢
متوسطة	33	0.77	1.98	العامل الاقتصادي يعطي المرأة فرص في الاستقلالية وبناء الشخصية	٢٣
متوسطة	37	0.87	1.81	المرأة العاملة لديها قدرة على اتخاذ القرار المناسب	٢٤
مرتفعة	14	0.59	2.51	التمكين الاقتصادي يتيح للمرأة دور في الحياة الاجتماعية	٢٥
متوسطة	19	0.68	2.33	ممكن بناء حياة متوازنة مع شريك الحياة في حال ارتفع	٢٦

				مستوى المرأة الاقتصادي	
٢٧	تسهم المرأة في زيادة الدخل الاسري والقومي	2.28	0.70	25	متوسطة
٢٨	المرأة المتعلمة والمؤهلة شريك اقتصادي فعال	1.81	0.87	37	متوسطة
٢٩	المرأة المستقلة اقتصادياً تؤثر في مستوى تعليم الابناء	2.33	0.68	19	متوسطة
٣٠	لدى المرأة قوة تأثيرية ايجابية في العمل	2.77	0.52	5	مرتفعة
٣١	المرأة كالرجل أهل لتحقيق المثل اليمانية والانجاز	2.53	0.66	16	مرتفعة
٣٢	لدى المرأة قدرة على انجاز المهام الدقيقة بفعالية	2.28	0.70	25	متوسطة
٣٣	المرأة النصف الاخر في المجتمع والعنصر الاقتصادي الهام	2.72	0.50	1	مرتفعة
٣٤	يمكن للمرأة العمل في كافة القطاعات الاقتصادية	2.33	0.68	19	متوسطة
٣٥	يمكن للمرأة ان تحمل راية التعلم والعمل	1.98	0.77	33	متوسطة
٣٦	تسهم المرأة العاملة في بناء الاسرة المنتجة	2.28	0.70	25	متوسطة
٣٧	تسهم المرأة في الدور التنموي المبني على المعرفة	2.77	0.52	5	مرتفعة
٣٨	المرأة قادرة على اداء المشاريع ومتابعتها	2.28	0.70	25	متوسطة
٣٩	الاستقرار في العمل يسهم بشكل فعال في اظهار ابداعات المرأة	2.53	0.66	16	مرتفعة
٤٠	يميل الذكور للزواج من المرأة العاملة	2.33	0.68	19	متوسطة

يظهر من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات التي تقيس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن وعلاقته بحالتها الاجتماعية تراوحت بين (1.81-2.79)، حيث كانت أعلاها للفقرة رقم (٣٣) والتي تنص على " المرأة النصف الاخر في المجتمع والعنصر الاقتصادي الهام بمتوسط حسابي (2.72) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرات رقم (٢) والتي تنص على " الشاب يتجه في تفكيره من الزواج بامرأة عاملة لاعانته في شؤون الحياة المالية " بمتوسط حسابي (2.79) وبدرجة مرتفعة، والفقرة رقم (٧) والتي تنص على " يقدم الشاب للزواج من الفتاة ذات المستوى التعليمي الاعلى لاعتقاده بأن مستوى دخلها الشهري اعلى " بمتوسط حسابي (2.79) وبدرجة مرتفعة والفقرة رقم (١٧) والتي تنص على " تشعر المرأة بأن مؤهلاتها ومهاراتها لا تكفي للقيام بالعمل " بمتوسط حسابي (2.79) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرات رقم (١١) والتي تنص على " مستوى الدخل الشهري كامرأة عاملة يتناسب مع مستواك التعليمي " بمتوسط حسابي (1.81) وبدرجة متوسطة، والفقرة رقم (١٩) والتي تنص على " مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي يزيد من دخلها الشهري " وبمتوسط حسابي (١,٨١) وبدرجة متوسطة والفقرة رقم (٢٤) والتي تنص على " المرأة العاملة لديها قدرة على اتخاذ القرار المناسب " وبمتوسط حسابي (١,٨١) وبدرجة متوسطة والفقرة رقم (٢٨) والتي تنص على " المرأة المتعلمة والمؤهلة شريك اقتصادي فعال " وبمتوسط حسابي (١,٨١) وبدرجة متوسطة ما بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية (2.49) وبدرجة مرتفعة.

الإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اثر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في جنوب الاردن على حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) تعزى إلى متغيرات (مستوى الدخل الشهري الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة) ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية التي تقيس مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) تعزى إلى متغيرات الدراسة (مستوى الدخل الشهري الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة)، كما تم تطبيق تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن أثر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية على حالتها الاجتماعية، والجدول (3) أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (3)

نتائج تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق تبعاً لمتغيرات الدراسة (مستوى الدخل الشهري الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة)

المتغير	الفئة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فما دون	70	0.18	0.19	3.158	0,002
	دبلوم متوسط	56	0.15	0.26		
	بكالوريوس	169	0.45	0.27		
	ماجستير ودكتوراه	75	0.20	0.15		
الحالة الاجتماعية	عزباء	101	0.27	0.22	9.865	0,00
	متزوجة	261	0.70	0.26		
	مطلقة	8	0.216	0.11		
مستوى دخل الشهري	500 دينار فما دون	51	0.13	0.26	3.875	0,002
	500 - 700 دينار	194	0.52	0.18		
	700 - 900 دينار	120	0.32	0.00		
	900 دينار فما فوق	5	0.01	0.18		
سنوات الخدمة	أقل من خمس سنوات	254	0.68	0.34	0.654	0.54
	5 - 10 سنوات	83	0.22	0.25		
	10 سنوات فما فوق	33	0.08	0.29		

يظهر من الجدول رقم (3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعاً لمتغير (المستوى التعليمي) حيث بلغت قيمة (f) (3,158) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,02)، وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) والجدول (8) أدناه يوضح ذلك. كما ويظهر الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعية) حيث بلغت قيمة (f) (8,932) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,00)، وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) وجدول (9) يوضح ذلك. كما ويظهر الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعاً لمتغير (مستوى الدخل الشهري) حيث بلغت قيمة (f) (3,022) بمستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,002$) وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) وجدول (10) يوضح ذلك. إضافة إلى ذلك يظهر الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0,05$) على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعاً لمتغير (سنوات الخدمة) حيث بلغت قيمة (f) (0.803) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0,02) وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) والجدول (4) أدناه يوضح ذلك .

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعا لمتغير (المستوى التعليمي)

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	ثانوية عامة فما دون	دبلوم متوسط	بكالوريوس	ماجستير ودكتوراه
ثانوية عامة فما دون	70	0.18	-	0.08	*0.21	0,07
دبلوم متوسط	56	0.15		-	0.13	0,07-
بكالوريوس	169	0.45			-	-0,14-
ماجستير ودكتوراه	75	0.20				-

يظهر من الجدول (4) وجود فروق في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية بين متغير المستوى التعليمي بكالوريوس بمتوسط حسابي (0.45) ومتغير المستوى التعليمي دبلوم بمتوسط حسابي (0.15) وكانت الفروق لصالح ذوات المستوى التعليمي بكالوريوس بمتوسط حسابي بلغ (0.45).

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعا لمتغير (الحالة الاجتماعية)

مكان الإقامة	العدد	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	مطلقة
عزباء	101	0.27	-	0,24	-0,06
متزوجة	261	0.70		-	-0,30
مطلقة	8	0.21			-

يظهر من الجدول (5) وجود فروق في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية بين متغير الحالة الاجتماعية متزوجة بمتوسط حسابي (0.70) ومتغير الحالة الاجتماعية مطلقة بمتوسط حسابي (0.21) وكانت الفروق لصالح المتزوجة .

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعا لمتغير (مستوى الدخل الشهري)

مستوى الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	500 دينار فما دون	500 - 700	700 - 900	900 دينار فما فوق
500 دينار فما دون	51	0.13	-	-0,13	0,06	-0,2
500 - 700 دينار	194	0.52		-	-0,19	-0,07

900 – 700 دينار	120	0.32		-	-0.29
900 دينار فما فوق	5	0.01			-

يظهر من الجدول (6) وجود فروق في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية بين متغير الدخل الشهري 500 - 700 دينار بمتوسط حسابي (0.52) ومتغير الدخل الشهري 900 دينار فما فوق بمتوسط حسابي (0.01) وكانت الفروق لصالح ذوات الدخل الشهري 500 - 700 دينار بمتوسط حسابي (0.52) .

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية تبعا لمتغير (سنوات الخدمة)

سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	اقل من خمس سنوات	5 – 10 سنوات	10 سنوات فما فوق
اقل من خمس سنوات	254	0.68	0.15	0.03	0,19
5 – 10 سنوات	83	0.22	-	-0,12	0,04
10 سنوات فما فوق	33	0.08		-	0.016

يظهر من الجدول (7) وجود فروق في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية واثره على حالتها الاجتماعية بين متغير سنوات الخدمة اقل من خمس سنوات بمتوسط حسابي (0.68) ومتغير سنوات الخدمة 10 سنوات فما فوق بمتوسط حسابي (0.08) وكانت الفروق لصالح (اقل من خمس سنوات) بمتوسط حسابي (0.68) .

مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي السابقة والإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) على مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وعلاقتها بحالتها الاجتماعية تبعا لمتغير المستوى التعليمي بين العائلات ذوات المستوى التعليمي (بكالوريوس) بمتوسط حسابي (0.45) و(المستوى التعليمي دبلوم) بمتوسط حسابي (0.15) وكانت الفروق لصالح ذوات المستوى التعليمي بكالوريوس بمتوسط حسابي بلغ (0.45) اي ان لدى الشباب اقبال على الارتباط بالمرأة العاملة ذات المستوى التعليمي البكالوريوس ويعزى ذلك لنظرة المستقبلين على الزواج ان دخل المرأة العاملة ذات المستوى التعليمي بكالوريوس هو اعلى من دخل المرأة العاملة ذات المستوى التعليمي الدبلوم والثانوية العامة فما دون .

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وعلاقتها بحالتها الاجتماعية لمتغير مستوى الدخل الشهري 500 - 700 دينار بمتوسط حسابي (0.52) ومتغير مستوى الدخل الشهري 900 دينار فما فوق بمتوسط حسابي (0.01) وكانت الفروق لصالح لمتغير مستوى الدخل الشهري 500 - 700 دينار بمتوسط حسابي (0.52) اي ان لدى الشباب اقبال على الارتباط بالمرأة ذات متوسط الدخل 500-700 دينار ويعزى ذلك لارتباط مستوى الدخل الشهري بالمستوى التعليمي من جهة وارتباط المستوى التعليمي بالعمر من جهة أخرى اذ يتراوح اعمار السيدات الحاصلات على درجة البكالوريوس ما بين ٢٢-٢٦ عام وهذه الاعمار المناسبة اكثر للارتباط من وجهة نظر المستقبلين على الزواج بينما يتراوح اعمار السيدات الحاصلات على درجة الماجستير والدكتوراة ٢٨-٣٦ فالبرغم من ارتفاع مستوى الدخل الشهري لهذه الفئة يتزامن مع تأخر هذه الفئة العمرية عن الزواج .

أظهرت النتائج وجود فروق في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وعلاقتها بحالتها الاجتماعية لمتغير سنوات الخدمة

(اقل من خمس سنوات) بمتوسط حساي (٠,٦٨) ومتغير سنوات الخدمة (١٠ سنوات فما فوق) بمتوسط حساي (٠,٠٨) وكانت الفروق لصالح (اقل من خمس سنوات) بمتوسط حساي (٠,٦٨) اي انه لدى الشباب اقبال على الارتباط بالمرأة ذات سنوات الخدمة اقل من خمس سنوات ويعزى ذلك لارتباط متغير سنوات الخدمة بمستوى الدخل الشهري من جهة وارتباطه بالعمر من جهة أخرى اذ يتراوح اعمار السيدات اذ يتراوح اعمار السيدات ذوات سنوات الخدمة اقل من خمس سنوات ٢٦-٢٢ عام وهذه الاعمار المناسبة اكثر للارتباط من وجهة نظر المقبلين على الزواج بينما يتراوح اعمار السيدات ذوات سنوات الخدمة ١٠ سنوات فما فوق ٣٣-٤٠ عام فالبرغم من ارتفاع سنوات الخدمة لهذه الفئة وارتفاع مستوى الدخل الشهري يتزامن مع تأخر هذه الفئة العمرية عن الزواج .

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

- تحسين معدلات المشاركة العلمية للمرأة من خلال وضع برامج تثقيفية لتوعية المرأة بأهمية التعليم لما له من علاقة واضحة بتمكينها في الحياة الاقتصادية من جهة وعلى حالتها الاجتماعية من جهة أخرى .
- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات الناظمة لزيادة تمكين عمل المرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها من خلال إتاحة الفرصة للعمل لديها في القطاعات الحكومية بالخدمة الدائمة ودون خضوعها لفترة تجريبية من خلال نظام العقود مما يضمن لها الحصول على وظيفة ثابتة لما له من علاقة واضحة بحالتها الاجتماعية .
- إتاحة الفرصة للمرأة للوصول الى مراكز ومواقع عمل فعالة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا.
- ضرورة تفهم المقبلين على الزواج لعمل المرأة وفق الفهم الصحيح للضوابط والمعايير الاجتماعية اكثر منها اقتصاديا ،تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة اجتماعيا حول اقبال الشباب على الارتباط بالمرأة العاملة فقط وترسيخ العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية السليمة التي تتناول اهمية المرأة في بناء الاسرة ودورها الرئيسي بغض النظر عن مستوى دخلها الشهري .
- إجراء العديد من الدراسات على المجتمعات المماثلة وبنفس الظروف بمتغيرات ديمغرافية مختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الأسمرى، محمد مقطوف. (٢٠٢٢). واقع تطبيق أبعاد القيادة الريادية لدى القيادات الإدارية في بشكيط، بوسفط، بولعشب، حكيمة. (٢٠٢٢). دور القيادة في تحسين أداء العاملين.
- بلطرش، بن عليوة، حسن، ميمون وسفيان. (٢٠٢٢). تأثير أسلوب القيادة على تحسين أداء العمال، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة.
- بومعزة، يمينه، مخلوفي، بورحلي وكريمة. (٢٠١٩). الأنماط القيادية وتنمية الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة.
- بركاني، صبرينة، شرقي وخليل. (٢٠١٥). دور إدارة الكفاءات في تنمية الموارد البشرية.
- بابا أحمد، بوتدارة، زهية، بايشي و عبد الحميد. (٢٠١٩). دور الاتصال في فعالية القيادة الإدارية، اطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية، ادرار.
- بوشارب، خالد. (٢٠٢٣). تنمية الموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، جامعة ٠٨ ماي ٤٥ قالمة.
- حارش، وهيبة. (٢٠٢١). متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، اطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة.
- خوجة سماح. دور القيادة الإدارية في تنمية الموارد البشرية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- ذوايبية، بولعراس ورائية. (٢٠٢٢). القائد الإداري وأشارك العمال في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة العمومية.
- سعال، سومية. (٢٠٢٣). اتجاهات القيادة الإدارية الحديثة، مجلة الأنماط. 13(1), 23-39.
- الطويل، سعد و الفايز، عبد العزيز. (٢٠٢٢). تطوير أداء القيادات الإدارية في الجامعات السعودية في ضوء مدخل القيادة الموزعة. مجلة كلية التربية أسيوط . 38(2), 88-135.
- سكري، هيبه. (٢٠٢١). دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لاتحاد تعاونيات الحبوب الجزائر بحسين داي ٢٠١٦-٢٠١٩.
- صليحة، رواط، كريم وكروي. (٢٠٢١). دور الإدارة الإلكترونية في تنمية الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، قسم التسيير.
- ظفر، حسين وجابر، مهند. (٢٠٢٣). تأثير القيادة الاستراتيجية في الأداء الريادي بحث تحليلي لآراء عينة من القيادات الإدارية في شركة الاتحاد للصناعات الغذائية المحدودة في بابل، مجلة جامعة بابل. 31 (4), 31.
- الهدبان، غبد الله. (٢٠٢١). دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية، مجلة كلية التربية أسيوط , 37(12), 71-103.
- عيسى، السيد، احمد. (٢٠٢٣). دور القيادة الملهمه في التفوق التنظيمي عند توسيط الثقة التنظيمية-دراسة تطبيقية على العاملين بالجهاز الإداري في جامعة الطائف. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة. 3(4), 129-153.
- عبادة، عباس، محمد فاروق. (٢٠٢١). جودة أداء القيادات الإدارية وتنمية الموارد البشرية بمديرية الشباب والرياضة بمحافظة الشرقية، مجلة علوم الرياضة. 34(13), 133-158.
- فريقة، محمد وحومر. (٢٠٢٢). استراتيجية تنمية الموارد البشرية في تطوير الأداء، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي.
- المحياس. (٢٠٢٢). مستقبل تنمية الموارد البشرية، مجلة كلية الآداب (الزقازيق). 47(101), 50-63.
- الأسمرى، محمد. (٢٠٢٢). واقع تطبيق أبعاد القيادة الريادية لدى القيادات الإدارية في الإدارة العامة لتعليم عسير، مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية للدراسات العليا بسوهاج. 13(13), 1-46.

Comic Art and Gender Resistance in Moroccan Society

الختلان، الكيلاني، مصطفى وأنمار. (٢٠٢٢). درجة الحاجة لإجراءات إدارية للقيادة الاستباقية للوصول إلى الريادة العالمية في جامعة الكويت، من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 38(6), 249-266.

الخزاعله، وصفي و اخو ارشيدة. (٢٠٢٢). تقييم الاداء المؤسسي لوزارة الشباب الاردنية- نظرة تقييمية لمدراء المراكز الشبابية، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 10(1), 35-49.

يوسف، محمد. (٢٠٢٣). أساليب الإدارة الذاتية وأثرها في تطوير القيادة الاستراتيجية بالمؤسسات: دراسة ميدانية على رئاسة وزارة البني التحتية والمواصلات بولاية الخرطوم، مجلة كلية المعارف الجامعة، 34(1), 142-169.

محارمه، ثامر. (٢٠٢١). الأنماط القيادية وتأثيرها على الانغماس الوظيفي: دراسة ميدانية في مؤسسة عامة قطرية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(22), 164-181.

مهمل، & عادل أمين. (٢٠٢٣). إدارة الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ٣، الجزائر.

باغريب والنخعي، فهد. (٢٠٢١). مستوى ممارسة مهارات إدارة الأزمات لدى القيادات الإدارية في جامعة عدن، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، 9(9), 213-268.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Al-sharafi, A. A. H., & Sulaiman, I. F. (2021). The role of administrative leadership on human resources development: A descriptive and analytical study: The Importance of Administrative Leadership in The Context of Development of Human Resources: A Descriptive Analytic Study.

Damanik, A. Z. (2022). The Effect of Human Resources Competence, Incentives and Leadership on the Performance of Administrative Staff. *Frontiers in Business and Economics*, 1(2), 59-69.